

البناء

كوا ليسا

تقول مصادر على صلة بالعلاقات التركية الروسية إن نية تسريع إجراءات التطبيع السياسي والأمني خصوصاً في ملف الإرهاب في سورية يفرصها الوجود المتقابل عسكرياً لجيشي البلدين على الحدود السورية التركية في ظل حرب محتدمة لا يمكن للعلاقات بينهما أن تنجح وهما على ضفتين متعاكستين إضافة لملف أممي حساس لكليهما يمثل الشيشانيون المنضون في داعش والنصرة وتهديدهم للأمن الروسي والتركي وهم الذين قاموا بعملية مطار اسطنبول رداً على تقارب موسكو وأنقرة.

العلاقات التركية - الإسرائيلية في إطار الإستراتيجية الأميركية

كانت أول دولة إسلامية تعترف بالكيان الإسرائيلي في آذار عام 1949، وهي أول دولة إسلامية انضمت ميكراً إلى عضوية الحلف الأطلسي عام 1952. كما أنها أول دولة إسلامية وقعت اتفاقية أمنية في عام 1958 مع الكيان الإسرائيلي للتعاون الأمني ضد دول الجوار العربي والإسلامي. تسهوت العلاقات التركية - الإسرائيلية مؤخرًا بسبب هجوم قوات إسرائيلية على مجموعة سفن تركية تنقل مساعدات إلى غزة في العام 2010، ولم يتم الإعلان عن عودة هذه العلاقة إلا خلال زيارة أوباما للمنطقة في عام 2013، مما يؤكد أهمية الدولتين ودورها التكاملي في الاستراتيجية الأميركية إزاء الشرق الأوسط، والدور الوظيفي المعهود لهما في هذه الاستراتيجية لرسم المعالم الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل التطورات المرجوة في سورية واحتمالية سقوط النظام السوري وتداعيات هذا السقوط على أمن الجانبين والمنطقة.

الدلالات السياسية الإقليمية للعلاقة التركية - الإسرائيلية حاضرة بقوة في صفقة الاعتذار الإسرائيلي، وإذا كان الأمر بالنسبة للكيان الإسرائيلي طبيعياً وبمناخ سياسة مدروسة لها أهداف واضحة تتعلق باستخدام الدور الأوسط في المنطقة لصالح المخططات الإسرائيلية، فإنه بالنسبة للجانب التركي كشف أزمة السياسة التركية وإزدواجية هذه السياسة، فمن جهة انتهجت هذه السياسة خطاباً إسلامياً وهذا للشارع العربي والإسلامي بغية كسب المزيد من الشعبية في هذا الشارع، والمساهمة في دعم حركات إسلامية من لون محدّد وتحديداً حركات الإخوان المسلمين، بغية إيصالها إلى سدة المشهد السياسي أملاً في رسم ملامح سياسية محدّدة للمنطقة. ومن جهة ثانية كشفت عن حقيقة الدور الوظيفي لتركي في منظومة الاستراتيجية الأميركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط وممارسات هذه السياسة على الأرض. قد يبدو للبعض أنّ العلاقات التركية - الإسرائيلية كانت في قطعية تامة قبل الاعتذار الإسرائيلي. والإعلان الرسمي عن عودة العلاقات بين الجانبين، وصقعة التطبيع مؤخرًا وفقاً للشروط الإسرائيلية، ولعل مفاد هذا الاعتقاد تلك الحملات الإعلامية

◆ د. ميادة رزوق

تمتدّ العلاقات التركية - الإسرائيلية بجذورها في أعماق التاريخ، وما يؤكد على قوة هذه العلاقة، ما أعلنه الرئيس الإسرائيلي السابق عيزرا وايزمان، إبان زيارته الرسمية لتركيا عام 1994، حينما قال: «إن «إسرائيل» لم تنسى مطلقاً ما فعلته الإمبراطورية العثمانية حينما احتضنت اليهود قبل خمسمائة عام، بعدما طردوا من أوروبا». وفي أعقاب هذه الزيارة، تعاقبت الزيارات الرسمية بين الوفود التركية والإسرائيلية والأميركية، وبناءً عليها تم تأسيس مركز أطلق عليه مركز 500 عام، إحياء لذكرى توطین اليهود في تركيا، فقبل خمسمائة عام وافق السلطان بايزيد (1481-1512)، على توطین اليهود المطرودين من أوروبا، خاصة من شبه جزيرة ايبيري الواقعة بين البرتغال وإسبانيا. وبغض النظر عن أنّ العلاقات بين الدول لا تقوم على هذا النحو، إلا أنّ استدعاء العلاقات التاريخية الإيجابية بين البلدين يمكن أن يسهّل التقارب بين إنقرة وتل أبيب، لكن هذا لا يعني أنّ غاية السياسة التركية هي إقامة علاقات مع «إسرائيل» فقط، إنما هي وسيلة للوصول إلى المحور الغربي، والدوران في محور الاستراتيجية الأميركية في المنطقة.

قامت الولايات المتحدة الأميركية منذ خمسينيات القرن الماضي بدور الراعي للعلاقات التركية - الإسرائيلية وكان لها على الدوام الدور البارز في توثيق هذه العلاقات حتى وصلت إلى مستوى التحالف الإقليمي الذي له وظائف سياسية اتجاها دول المنطقة، بالإضافة إلى أنها شكلت السياسة الأميركية بعلاقاتها القوية مع كل من إنقرة وتل أبيب ما يشبه المثلث الذي تتكامل أضلاعه ويقوم كل ضلع بوظيفته، ولو اختلفت طبيعة هذه الوظيفة، ولكنها تتكامل وتصبّ في النهاية في الاستراتيجية الأميركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

فالجانبان الإسرائيلي والتركي مما حلّفان تاريخيان للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، وهنا ينبغي التذكير بأن تركيا

ترحيب أميركي - ألماني بالتقارب الروسي - التركي

الكرملين لا يستبعد عقد لقاء بين بوتين وأردوغان قبل أيلول المقبل

موسكو وأنقرة.

وتكرّس المكتب الصحفي لدى ديوان الرئاسة الكازاخستاني في بيان صادر عنه، أنّ الرئيس التركي قد توجه لنظيره الكازاخستاني بالشكر في كلمة هاتفية دارت بين الجانبين، وذلك «على إسهامه الذي لا يقدر بثمن وعلى الجهود الجبارة، التي بذلها في إطار مساعي تطبيع العلاقات بالكامل بين تركيا وروسيا».

وأشير في البيان الكازاخستاني إلى أنّ «الرئيس التركي، أطلع نظيره الكازاخستاني على ما خلصت إليه المكاملة الهاتفية التي دارت بينه والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، معرباً في هذه المناسبة عن أمّله في تطبيق كافة الخطوات المطلوبة لإعادة العياد إلى مجاريها بين أنقرة وموسكو».

وفي السياق، أشاد الرئيس الأميركي باراك أوباما في كلمة هاتفية مع نظيره التركي بالخطوات التي اتخذتها الحكومة التركية مؤخراً في اتجاه تطبيع العلاقات مع روسيا.

وجاء في بيان صادر عن البيت الأبيض أنّ الرئيس أوباما، أشاد بجهود أردوغان وحكومته الرامية إلى الحد من التوتر الذي شاب العلاقات بين روسيا وتركيا في الأشهر الأخيرة.

بدوره، رحب وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينباير بالتقارب التركي - الروسي، مشيراً إلى أنّ من شأن ذلك الإسهام في إزالة التوتر الذي شاب علاقاتهما. وقال شتاينباير خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيره الألماني أنوراد تالبشيدان في العاصمة الأرمنية يريفان «نعيش اليوم في عالم يمج بأثار النزاعات، وبما يفرزه النزاع في سورية، الأمر الذي يحتم العمل مع تركيا»، وشدد على «ضرورة الترشيب بتحسين العلاقات بين روسيا وتركيا، بما يتيح تركيز الجهود على تسوية النزاع في سورية».



السياحة». في الوقت نفسه، دعت الخارجية الروسية منظمي الرحلات السياحية، للتحلي بالمسؤولية، وتقييم التهديد الإرهابي الحالي في تركيا. وأضافت «في الوقت نفسه، ينبغي على منظمي الرحلات السياحية الروسية والسياح الروس، تحمل المسؤولية، عند تخطيط رحلاتهم إلى تركيا، والنظر بموضوعية لاستمرار مخاطر التهديدات الإرهابية في البلاد».

إلى ذلك، أعلن ديوان الرئاسة الكازاخستاني أنّ الرئيس أردوغان أعرب عن شكره لنظيره الكازاخستاني نورسلطان نزارباييف على الدور الذي لعبته بلاده في المصالحة بين

وقالت زاخاروفا لذي تعليقيها على قرار تطبيع العلاقات بين موسكو وأنقرة، إنها ترى في ذلك ليس عاملاً ذا بعد ثنائي، بل وعاملاً مهماً للاستقرار الإقليمي والدولي. وفي السياق نفسه أعلنت الخارجية، أنّ روسيا مستعدة لاستئناف العلاقات السياحية مع تركيا، وأنها تنتظر من أنقرة تدابير حاسمة لتوفير الأمن للمواطنين الروس. وقالت «الجانب الروسي مستعد لاستئناف العلاقات السياحية مع الجمهورية التركية بشكل كامل، وننتظر من السلطات التركية اتخاذ تدابير حاسمة لتوفير أمن المواطنين الروس الذين يزورون تركيا لأغراض

أعلن الناطق باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف أنّه لا يستبعد عقد لقاء بين رئيسي روسيا فلاديمير بوتين وتركيا رجب طيب أردوغان، قبل انعقاد قمة مجموعة العشرين في أيلول المقبل.

بيسكوف أضاف أمس، إنه لا يمكن الآن تحديد موعد لقاء الرئيسين، مشيراً إلى أنّ مثل هذا اللقاء قد يعقد في قمة مجموعة العشرين بمدينة هانغتشو الصينية في مطلع أيلول، أو قبل هذه القمة.

وأكد المتحدث أنّ الجانبين الروسي والتركي يجب عليهما بذل جهود مشتركة كبيرة، مضيفاً أنّ وزيرى الخارجية للبلدين سيبدأان هذا العمل في سوتشي من أجل تحضير لقاء الرئيسين.

وقال بيسكوف تعليقا على سؤال حول ما إذا كان الجانبان قد بحثا موضوع التعويضات عن إسقاط تركيا القاذفة الروسية في سورية، قال إنّ الكرملين لا يريد تقديم أي معلومات إضافية.

في ذات السياق، أفاد المتحدث الروسي، بأنّه «يجري الآن تحضير الوثائق اللازم توقيعها لإلغاء القيود بحق تركيا بما في ذلك مرسوم الرئيس»، مضيفاً أنّ روسيا تأمل في تغيير الوضع الأمني في تركيا للأفضل».

وفيما يتعلق بامن السياح الروس بعد عودتهم إلى المنتجعات التركية، قال «مع أخذ الوضع الفعلي للتهديد الإرهابي بعين الاعتبار، وهذه الظاهرة لا تقتصر على تركيا، فإن هذا الخطر يلاحقنا، للأسف، وفي دول كثيرة والجغرافيا غير قابلة تماما للتنبؤ. لكن في هذه الحالة، على كل سائح روسي أن يقيم المخاطر بنفسه المستقل، والقرار وتحمل المسؤولية عن أمنه».

في غضون ذلك، أعلنت ماريا زاخاروفا، المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الروسية، أنّ موسكو تعمل حالياً على تطبيع العلاقات الروسية التركية، مشيرة إلى «أهمية استعدادها».

صحف: الأمن التركي حذر من تفجير المطار قبل 20 يوماً

طاجيكستان تستبعد تورط مواطنيها في هجوم «أتاتورك»



بمصادرتها، وذلك خلال أعمال تفتيش في شقتين سكنيتين.

وأشارت صحيفة «حريه» إلى أنّ الأجهزة الأمنية التركية صادرت كذلك عدداً من الملفات الإلكترونية، كما نشرت إدارة مكافحة الإرهاب صورة أحد الإرهابيين المحتلّين تمّ التقاطها من كاميرات مراقبة مطار «أتاتورك».

هذا وذكرت وكالة «الأناضول» الرسمية التركية أمس، أنّ الشرطة داهمت خلافاً يشتبه أنها تابعة لتنظيم «داعش» في اسطنبول وازمير، مشيرة أنّ تمّ احتجاز تسعة «شيشية في إنهم صلات بالتنظيم في سورية» -وجهدت إليهم تهم تمويل وتقديم الدعم اللوجستي وتجنيد مقاتلين لصالح «داعش».

وفي شأن متصل، قال وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو أمس، إنّ إيداع التضامن كرد فعل على هجمات اسطنبول ليس كافياً، مشيراً أنّه يتوقع وفاء الاتحاد الأوروبي بالتزاماته المتعلقة بالسماح للمواطنين الأتراك بدخول دول الاتحاد دون الحاجة لإصدار تأشيرات.

استنبول، ومن ضمنها في المطار. وفي حقيقة الأمر، فإن هذه المعلومات صدرت عن الصحفية «هاندا فيرات»، حيث كشفت على الهواء مباشرة هذه الحقائق التي أثارت اهتمام الصحافة التركية، في الوقت الذي لم تكشف فيه بعد نتائج التحقيقات بشأن الهجوم الإرهابي الذي استهدف المطار التركي. وفي السياق، أعلن رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، أنّ التحقيقات بشأن الهجوم الإرهابي مستتبه خلال يوم أو يومين على الأغل، وستنشر التفاصيل كاملة. وقال يلدريم في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الألماني آيدي راما، في أنقرة، إنّ «الامتتاع عن انتهاج مواقف مختلفة حيال مكافحة التنظيمات الإرهابية، مثل داعش وغيره، يعد أمراً هاماً للغاية من أجل أمن واستقرار الدول».

وأكد يلدريم أنّ أهداف المنظمات الإرهابية هي القتل وإطاعة الأوامر التي تنقلها، معتبراً أنّ تلك المنظمات أدوات بيد جهات، لم يسعها، لافتاً إلى أنّ الهجوم أظهر مدى الحاجة إلى اتخاذ تدابير أمنية إضافية

شكّكت وزارة الخارجية الطاجيكية، أمس، في تقارير إعلامية تركية حول مشاركة مواطنين طاجيك في العملية التي استهدفت مطار «أتاتورك» في اسطنبول.

ونقلت وكالة «انترفاكس»، عن مصادر في الخارجية الطاجيكية، أنّ هذه الأنباء نشرتها صحيفة «ميلاد» التركية، مشيرة إلى أنّه لم يصدر حتى الآن تعليقا رسمياً من السلطات التركية.

وأشارت المصادر ذاتها، إلى أنّ الصحفية بنت استنتاجاتها في تقريرها الإعلامي، على مجرد أنّ الأشخاص الذين ظهروا في الصور لهم ملامح طاجيكية.

في غضون ذلك، كشفت مواقع تركية، أنّ جهاز الاستخبارات التركي حذر من هجوم محتمل لتنظيم «داعش» قبل 20 يوماً من وقوع سلسلة التفجيرات التي استهدفت مطار «أتاتورك».

وذكرت صحيفة «ديلي صباح» أنّ المخابرات التركية بعثت برسالة تحذيرية إلى مؤسسات الدولة قبل 20 يوماً من وقوع التفجيرات، لتنبه من مخطم محتمل لتنظيم «داعش» للقيام بأعمال إرهابية في

أعلنت وزيرة الداخلية البريطانية، تيريزا ماي، أمس، ترشحها إلى منصب رئاسة الحكومة، لتختم بدورها إلى سباق خلافة ديفيد كاميرون الذي ينوي تقديم استقالته قريبا.

وكتبت ماي، بعد استفتاء جرى الأسبوع الماضي، في رسالة نشرتها صحيفة «تايمز» تقول إنّ «بريطانيا تحتاج إلى قائد قوي ومعترف بمؤهلاته لإجتياز هذه الفترة من الغموض الاقتصادي والسياسي، وإجراء مفاوضات حول أفضل الطرق للخروج من الاتحاد الأوروبي».

وأعلنت «مارغريت تاتشر الجديدة»، أنّها ستسعى إلى تطبيق برنامج جزري للأصلاحات الاجتماعية

وزير العدل و الداخلية البريطانيان يقدمان ترشيحيهما لخلافة كاميرون

2010، وبقيت بمنصبها بعد إعادة انتخاب كاميرون عام 2015.

ومنذ توليها المنصب، أبدت السيدة التي توصف بأنها «مارغريت تاتشر الجديدة» قدراً كبيراً من الحزم في مواجهة مرتكبي الجرائم والمهاجرين غير الشرعيين والعدالة الراديكاليين.

وكانت ماي في السابق من المشككين في جدوى الاتحاد الأوروبي، لكنها ساندت منذ بداية العام الجاري ديفيد كاميرون في الدفاع عن المملكة المتحدة في الاتحاد، لكنها دعت في الوقت نفسه إلى الحد من الهجرة إلى بريطانيا، وهو موضوع محوري لدى مؤيدي الخروج من الاتحاد الأوروبي.

لجعل بريطانيا «بلداً في خدمة الجميع». تأتي هذه التطورات على الساحة السياسية البريطانية، بعد أن تعهد ديفيد كاميرون بتقديم استقالته من رئاسة الحكومة وحزب المحافظين الحاكم، بعد تصويت الناخبين لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء الذي جرى يوم 23 حزيران.

ومن المنتظر أن يعرف اسم رئيس الوزراء البريطاني الجديد في ال9 من أيلول بعد تصويت أعضاء حزب المحافظين البالغ عددهم 150 ألفاً، لاختيار خليفة لكاميرون من بين نواب الحزب في البرلمان.

وماي من مواليد 1956، تشغل منصب وزيرة الداخلية منذ 6 سنوات، عينها كاميرون في هذا المنصب في عام

بدوره، أعلن مايكل جوف وزير العدل البريطاني ترشحه بصورة مفاجئة أمس، لقيادة حزب المحافظين الحاكم ومنصب رئيس الوزراء المقبل.

وكان يعتقد على نطاق واسع أنّ جوف سيعمد رئيس بلدية لندن السابق بوريس جونسون، حيث تمّ احتجاز نشر موقع مجلة «سبكتاتور»، «كنت أرغب في بناء فريق يقف وراء بوريس جونسون - الذي دعم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي - ويعينه من قيادتنا نحو مستقبل أفضل».

وأضاف «لكنني توصلت على مضض لنتيجة مفادها أنّ بوريس ليس بقدره القيام بدور القائد أو بناء فريق (مؤهل) للوفاء بالمهمة التي ستكون بانتظاره».

تفجيرات مطار أتاتورك...

ماذا يجري بالداخل التركي؟

◆ هشام الهبيشان

في هذه المرحلة، يبدو واضحاً لجميع المتابعين لتداعلات الفوضى في الحالة التركية أنّ النظام التركي أصبح يعاني من حالة فوضى وتخبّط وأزمة داخلية يصعب تجاوزها الآن، وخصوصاً بعد تفجيرات مطار أتاتورك في مدينة اسطنبول. داخلياً، وفي هذه المرحلة تحديداً، يؤكّد بعض معارضي النظام التركي أنّ الدولة التركية تعاني أزمة اجتماعية أمنية اقتصادية ثقافية سياسية مركبة، فهي اليوم تعيش كدولة على وقع أزمة أمنية عاصفة تتزامن معها أزمة اقتصادية خانقة، خصوصاً بعد الأرقام الاقتصادية السلبية التي ظهرت أخيراً، والتي رافقتها سياسة قمعية ينتهجها النظام التركي ضدّ معارضيه، وهذه المؤشرات تؤكّد بحسب معارضي النظام التركي أنه بات يمز بأزمة نقّة خارجية وداخلية، خصوصاً بعد أنّ تجرحت أحمال تركيا في أن تكون واحدة من دول الاتحاد الأوروبي، وعليها لا ننسى هنا أنّ تركيا بدأت تعاني في الفترة الأخيرة عزلة إقليمية وضغوطاً دولية بعد فشل الرهان على «إلخوان» في مصر، وعدم حدوث اختراق ملموس في الملف السوري الذي كانت لها فيه مساحة نفوذ كبيرة ودور بارز في تطور أحداثه المتلاحقة على الأرض السورية من خلال نفوذها في دعم المجموعات الإرهابية.

بالإضافة إلى كلّ ذلك، يعاني الشعب التركي من أوضاع اقتصادية صعبة، فبعض مكونات الشعب التركي تعيش أوضاعاً اقتصادية صعبة جداً، فلا يغرّ البعض إنّ شاهد حجم المعمران واتساعه ونشاط الاقتصاد المحتكر الضيق، ويعلم أغلب المطلعين على الخفايا، وخصوصاً الاقتصادية، ويدرك الخبراء الاقتصاديون حجم الأزمة الاقتصادية في الداخل التركي والتي تحاول الحكومة التركية ومن أمامها الرئيس التركي أردوغان إخفاء حقيقتها عن الشعب التركي الذي بات يشعر بنتائجها في شكل ملموس في الفترة الأخيرة تحديداً، فهناك تقارير غير رسمية تشير اليوم إلى وصول ما مجموعه 31 في المئة من أصل مواطني المجتمع التركي إلى حدود معدلات خطوط الفقر في 12 في المئة إلى ما دون معدلات خطوط الفقر في بعض المدن التركية، وخصوصاً المدن التي يقطنها الأكراد في شرق وجنوب شرقي تركيا ديار بكر - موش - بينغول أورفة عنتاب بطمان، ففي هذه المدن يظهر في شكل واضح ارتفاعاً في عدد مناطق جيوب الفقر فيها، وعلى هذا يتمّ قياس معدلات البطالة والتضخم ونمو الاقتصاد وحجم الأزمات الاقتصادية مجتمعة المتولدة عن هذه الأرقام في عموم هذه المدن والمحافظات التركية إلى 81 الأخرى.

داخلياً أيضاً، أصبح واضحاً في الفترة الأخيرة أنّ الكثير من المؤسسات والجمعيات والأحزاب ووسائل الإعلام المعارضة في الداخل التركي باتت تفتقد أدنى حقوقها السياسية والإعلامية وحققها في التعبير عن آرائها وامتلاك حريتها، وكلّ ذلك يتمّ بحجج واهية، والهدف من وراء ذلك هو كتم الأفواه المعارضة، والتشديد على عدد وسائل الإعلام المعارضة التي بدأت في الفترة الأخيرة بالكشف عن الكثير من ملفات الفساد المتعلقة بالحكومات التركية المتعاقبة والتي يقودها أو يشرف عليها منذ سنوات حزب العدالة والتنمية والذي وصل إلى الحكم في تركيا عام 2002.

إنّ جميع هذه الملفات في هذه المرحلة الاقتصادية والأمنية والسياسية والقبضة البوليسية ومصادرة حرية الشعب التركي، بحجج واهية، بالإضافة إلى الاتهامات العالمية للنظام التركي بتحويل الإرهاب في سورية والعراق تحديداً، فهذه مجموعها، بالإضافة إلى الأحكام الجائرة في حق المعارضين للنظام التركي، تطرح مجموعة تساؤلات عن مستقبل المستقبل للدولة التركية ككل، وإنّ كان هذا النظام سيأخذ البلاد بكاملها مستقبلاً إلى حالة الفوضى، وإلى المزيد من تعقيد حالات الانقسامات المجتمعية في الداخل التركي عرقياً وطقائياً، وإلى المزيد من التشويش على معارضي هذا النظام.

ختاماً، إنّ المرحلة المقبلة في الداخل التركي تبيّن بمزيد من التعقيدات الشائكة في الحالة التركية، وخصوصاً بعد أخذ النظام لوسيلة القمع وتشديد القبضة البوليسية على معارضيه، كخيار مستقبلي قابل للتطبيق في جميع المراحل، ما سيعمّق حالة الخرش بين النظام التركي وبين مكونات كثيرة من عموم الشعب التركي، وخصوصاً مع الأكراد الذين باتوا يضيقون ذرعاً من سياسة النظام التركي نحوهم وهي سياسة تهيش وإقصاء كما يتحدّون، ومن جهة أخرى بات واضحاً، أنّ النظام التركي بدأ بمعاوية خلفائه قبل أعدائه في الداخل والخارج التركيين، ما يبيّن أنّ النظام التركي بات فعلاً، يمز بمرحلة صعبة، فهل سيستطيع أن يعبرها بأمان؟ وهنا سأتارك الإجابة للأيام المقبلة. لعلها تعطينا إجابات واضحة عن طبيعة المسار المقبل للنظام التركي لاستيضاح معالم المرحلة المقبلة في الداخل التركي وأثرها المستقبلي على النظام التركي وعلى الدولة التركية ككل.

بوتين يجتمع بأوباما خلال قمة مجموعة العشرين

نقلت وكالة الإعلام الروسية للأنباء عن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي رايكوف، قوله إنّ وزارة الخارجية الروسية لا تستبعد عقد اجتماع ثنائي بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأميركي باراك أوباما، على هامش قمة مجموعة العشرين في أيلول المقبل.

تفجير مزدوج في كابل و«طالبان» تتبنى

قتل 27 شخصاً على الأقل وأصيب قرابة 40 آخرين، جراء تفجير مزدوج استهدف حفالات كانت تقل خريجي أكاديمية الشرطة الأفغانية في ضواحي كابل الغربية.

وأوضح مصدر في الشرطة أنّ الهجوم الانتحاري المزدوج استهدف أمس، 3 حافلات للشرطة كانت في طريقها من ولاية وردك إلى كابل. وأضاف «حسب المعلومات الأولية، كان هناك انتحاريان، وادى الهجوم إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى».

وأكدت وزارة الداخلية الأفغانية أنّ التفجيرين أسفرا عن مقتل 27 شخصاً وإصابة 40 آخرين بين حركة «طالبان» الإرهابية الهجوم المزدوج. وقال ذبيح الله مجاهد الناطق باسم الحركة أنّ التفجير الأول استهدف حافلة للشرطة، وبعد وصول سيارات الإسعاف والطوارئ إلى المكان، هاجم انتحاري ثان الأطباء وجرحال الإثناذ بسيارة مفخخة.